

٤- مواد السكة الحديدية التي اعطيت البيانات عنها الى المتصرف بمقتضى احكام المادة السابقة وكانت منضمة بصورة دائمة الى اي بناء وانشاء آخر ياريج نفاذ هذا القانون يسمح بيقائها لدى الشخص الذي وجدت في حوزته وتدون هذه البيانات بكاملها في سجل خاص من قبل المتصرف .

اما سائر مواد السكة الحديدية فتصادر وتسلم الى ادارة السكة الحديدية الحجازية .
٥- كل من وجدت في حوزته بما، انتهاء المدة المذكورة في المادة ٣ من هذا القانون مادة من مواد السكة الحديدية يعرض نفسه بعد الادانة لعرامة لا تزيد على « ٥٠ » جنياً فلسطينيا او الحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر او لكلا العقوبتين الا ان تكون تلك المواد قد دونت في السجل الذي يحفظه المتصرف بمقتضى احكام هذا القانون .

٦- لا يطبق حكم هذا القانون على مواد السكة الحديدية التي تخص سكة حديد الدكوبل .
قرر المجلس احواله على لجنة القوانين

فخامة الرئيس - هل نوافقون على اعطاء عقله باشا محمد اجازة اسبوع نظراً للاسباب التي ابانها في تقريره

فوافق المجلس على اعطاء اسبوعاً واثنتال باشا نفس المدة لعزله على السفر مع صاحب السمو الملكي وكذلك للعضو صالح باشا العوران اسبوعين اعتباراً من تاريخ تقديم تقريره المؤرخ ١٠-١٠-١٩٣٠

فخامة الرئيس - مواضع الجلسة القادمة

(١) قانون المحكمة الخاصة الموقت

(٢) تقسيم اراضي خربة ادر

(٣) مسح وتحديد وتثمين الاراضي

(٤) امراض الحيوانات

(٥) الاجوبة على السؤالات

وانفضت الجلسة

سكرتير المجلس التشريعي
عمري

ملحق

العدد ٢٦

السنة الثانية

الجريدة الرسمية

للمجلس التشريعي

عمان : الاربعاء في ٢٨ جادى الثانية سنة ١٣٤٩ و ١٩ تشرين الثاني سنة ١٩٣٠

مذاكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة الخامسة للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول

تؤكد صحة الاصل

الجلسة الخامسة

افتتحت الجلسة الخامسة للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول بتاريخ ١٢-١١-١٩٣٠ لمصادف يوم الاربعاء برئاسة نخامة الرئيس وحضور اكثرية قانونية

نخامة الرئيس - افتتح الجلسة فليقرأ الضبط : فقري الضبط
نخامة الرئيس - ورد علينا من لجنة القوانين بعض مشاريع قانونية فلتقرأ
فقري قانون تحديد الاراضي ومسحها وتثبيتها

١ - يسمى هذا القانون قانون تحديد الاراضي ومسحها وتثبيتها لسنة ١٩٣٠ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

فوافق المجلس على قبولها
٢ - تشمل كلمة (المتصرف) في هذا القانون القائم مقام
فوافق المجلس على قبولها

٣ - ١ - تناط ادارة تحديد الاراضي ومسحها وتثبيتها بمدير الاراضي
٢ - يستعمل (المتر) في كافة القاييس وتعين مساحات الاراضي بالدونمات

باعتبار الدونم الف متر مربع
شمس الدين بك - ما القصد من الفقرة الاولى من المادة الثالثة يا ابراهيم بك
ابراهيم بك - المقصد ان تناط ادارة الامور الادارية بمدير الاراضي فقط لا الامور القضائية
شمس الدين بك - يجب ان تسجل هذه الجملة
نظمي بك - حسن جداً

٤ - يجوز لمدير الاراضي او اي شخص مفوض من قبله ان يطلب عند قيامه بالوظائف المخصصة له الى اي شخص يملك ارضاً او يشغلها او يستخدم فيها او له مصلحة فيها او باستطاعته ان يعطي اية معلومات عن حدود الارض او من كانت لديه اوراق يدعي بان لها علاقة بتلك الحدود ان :

(أ) يحضر امامه في الزمان والمكان الذين يعينها له .
(ب) يدل على حدود الارض

(ج) يقدم المعلومات التي يطلب اليه ان يعلمه بها من اجل التحديد او المساحة او التثمين
(د) يبرز ما يستطيع ابرازه من الوثائق التي تخص بالحدود .

فوافق المجلس عليها

(٥) - لكل موظف من موظفي مصلحة الاراضي ان يدخل نهائياً اية ارض للقيام بأي عمل يتعاق بالتحديد او للمساحة او التثمين كما ان له الصلاحية في ان يقوم لهذه الغاية بأي تحقيق او بوضع اي حجر او نصب او عامود او حد آخر او اية علامة من علامات المساحة في تلك الارض او بالحفر فيها لتثبيت ما ذكر .

فوافق المجلس عليها

(٦) - عندما تعين حدود حرج من احراج الدولة او ارض من اراضيها او اية قرية من القرى يبلغ المتصرف ذلك وعلى المتصرف ان يلصق اعلاناً في كل قرية مجاورة لما ذكر . واذا كان التحديد مختصاً بالقرية فيترتب على المتصرف ان يلصق ايضاً اعلاناً بذلك في تلك القرية يدعو فيه كل من له اعتراض على هذا التحديد لان يقدم اليه اعتراضه بالتفصيل خلال شهرين من تاريخ تعليق ذلك الاعلان فاذا انقضت هذه المدة ولم يقدم الاعتراض المذكور فيعتبر التحديد قطعياً

فوافق المجلس عليها

(٧) - (١) تدقق الاعتراضات من قبل لجنة مؤلفة من مدير الارضي او من ينييه عنه ومن مدعي الاستئناف العام او احد قضاة محكمة الاستئناف ومن احد قضاة محكمة البداية الواقع الحرج او القرية او الاراضي الجاري تحديدها ضمن دائرة قضائها .

(٢) على هذه اللجنة ان تعين موقع الحدود المختلف عليها وان تسمع البينة سواء اكانت خطية او شفهية وان تصدر بعد ذلك قرارها وهذا القرار سواء اصدر بالاكثرية او بالاجتماع يكون قطعياً .

ابراهيم بك - كان فيما مضى حسب القانون السابق تشكل اللجنة من مدير الاراضي ومدير الواردات والمحاسبة ومدعي عام الاستئناف وكان هنالك خلاف بين ان يكون قرار هذه اللجنة قطعياً ام تراجع المحاكم في ذلك وقد صعب على مدير الاراضي تطبيق هذه الفكرة لعدم اعتبار قرار اللجنة الاستئنافية قطعياً اذا اراد مراجعة المحاكم بذلك ومن جملة هذه الصعوبات التي ابدتها مدير الاراضي هو ان في لواءه اربد اختلافات كثيرة بشأن حدود القرى بين قريتين فأكثر وانه

قد روجعت المحاكم في فصل حدود قريتين فأكثر في زمن الحكومة التركية وما تلاها من الحكومات وقد بقي النزاع مستمراً إلى أن تشكلت لجان لتحديد الأراضي ومسميها وتقييمها ففصلت من هذه الخلافات الخلاف الواقع بين قريتي كفر كنفيا وسموع وهناك قرى كثيرة لا أحفظ اسمائها .

ولولا أن انبط امر حل الخلافات في لجان التحديد وترك الامر لمراجعة المحاكم لظل الخلاف مستمراً عشرات السنين ولذلك ارتأى مدير الأراضي بشدة وبأصرار أن تكون قرارات اللجان قطعية أما بشأن اللجان والاعتقاد على الأشخاص فهو لا يعارض به بل كل ما يريد هو أن يكون القرار قطعياً .

وبعد البحث والتدقيق في هذه المادة وفي الاجتماع السابق وفي هذه الدورة فكرت اللجنة في الامر ورأت أن غاية ما يمكن عمله في هذا الشأن هو أن تفوض محكمة الاستئناف في تدقيق الاوراق على طاولة الحكم التي بين ايديهم غير أننا رأينا أن تشكل أكثرية اعضاء اللجنة من القضاة وفوق ذلك اوجبتنا عليهم أن يعاينوا موقع الارض المختلف عليها بالذات وقد ادخلنا في الفقرة الثانية من هذه المادة أن قرار الأكثرية معتبر كالاجماع واعتقد أن في ذلك حفظ حقوق القرية وحل الخلافات التي لم يمكن حلها منذ اعوام .

عوده بك - ان الشرح الشفهي الذي تفضل به معالي وزير العديلة عن منافع وضع هذه المادة السابعة هو لاشك امر محسوس وملوس الا اني اريد ان اضع في ضبط مجلسنا هذه كلمة ليطالها القضاء وتكون امامها ك تفسير رسمي كي لا يقع بعد ذلك اجتهاد أو التباس في مقاصد وضع هذه المادة ان اللجنة التي وضعت هذه المادة بشكلها الحاضر ترى من المستحسن جداً أن يكون قرار اللجنة المشار اليها قطعياً فيما يتعلق بالحدود العمومية بين كل قريتين ولما لا تشمل مقاصد هذه المادة حق تصرف احد افراد القرى لقطعات من الاراضي او املاك خاصة بل لكل واحد منهم ان يتصرف فيما يجوزته من اراض واملاك بقرية اخرى وعندما يتعرض له احد بحق تصرفه فله الحق في مراجعة المحاكم المعتادة ولا يمكن لاهالي القرية التي تحتوي املاك ذلك الشخص ان تمنعه من التصرف بملكه بداعي ان الحد العام فصل بين قريتهم وقرية ذلك الشخص هذا ما رغبت ان اوجه في محضر هذا المجلس ليكون تفسيراً رسمياً عن مقاصد هذه المادة .

نجيب بك الشريدي - انما تفضل به عوده بك غير وارد في هذه المادة لان القصد من التحديد هو تحديد اراضي القرى لا اراضي الاشخاص فاذا كان لشخص من قرية ارض في قرية

ارض اخرى وكان التحديد ابقى ارض ذلك الشخص في غير قريته فهذا التحديد لا يؤثر على ملكية هذا الشخص حتى لو حددنا المالك وكان لاحد افراد الشعب في مملكة ما اراض في مملكة اخرى لا يؤثر تحديد المالك على ملكية ذلك الشخص الذي يملك اراض حتى في بلاد اجنبية . اما الملحوظة انني اريد ان اقولها هي ان لجان التحديد تحكم بداية ولجان الاستئناف تحكم قطعياً غير ان لجنة الاستئناف لا تخرج عن كونها لجنة ادارية انما تتخذ مقررات غير المقررات القضائية . واعتقد انه يوجد قرار من مجلس شيوخ الدولة لا انخطر تاريخه ينص على ان المقررات الادارية تابعة للتفسير واعادة النظر كما هو جار اليوم في المجلس التنفيذي فاذا وقع قرار في المجلس التنفيذي مثلاً وتبين انه مغلوط او فيه سهو لاشيء يمنع المجلس التنفيذي من اعادة النظر في ذلك القرار كما جرى في هذا المجلس أكثر من مرة .

فاذا ذهبت اللجنة الاستئنافية للاراضي ولم تدقق جيداً في الاوراق المثبتة ولم تستدعي اهالي القرى المختلف على الحدود فيهما ولم تستوضح الامر من القرى المجاورة او ذهب عضوان من اللجنة دون الثالث ولم يطلع العضو الثالث على شيء من العلم ليكون رأيه في قرار اللجنة في مثل هذه الاحوال التي جرت في لواء عجلون .

ارى ان لجنة الاستئناف لاشيء يمنعها من اعادة النظر في القرار المغلوط او المحتوي على بعض السهو والنقص لان مقرراتها لا تشبه محاكم الاستئناف .

ابراهيم بك - ان لجنة الاستئناف التي بحث عنها حضرة الزميل نجيب بك وان تكن لجنة ادارية الا ان قراراتها قطعية كقرارات محكمة الاستئناف ولو شبهها نجيب بك للمجالس الادارية لان المجالس الادارية صنفان صنف تكون مقرراته ادارية وتقبل النقض والابرام وصنف من قرارات مجالس الادارة يكون قطعي والدليل على ذلك ان دعاوي نزاع اليد كان في مجالس الادارة قطعياً وليس لاي محكمة ان تنقضه او تعيد النظر فيه وانما يراجعون المحاكم بشأن حقوق التصرف وهذه هي صلاحية اللجنة الاستئنافية المبحوث عنها فانها ذات صلاحية قطعية فيما يتعلق بالحدود .

شمس الدين بك - اذا كانت اللجنة ستتبع الاصول الحقوقية وقواعد المجلة في فصل الدعاوي الناشئة عن الاختلافات فهذا لا بأس به انما اذا اردت ان تتششى حسب اهواء زبد من الناس او عمر فهذا لا نرضاه .

ابراهيم بك - لا شك ان اللجنة ستبنى احكامها وقراراتها حسب القوانين المرعية الاجراء وهي تشبه تماماً المحكمة السيارة وتظهر في الامر كجنة

نجيب بك الشريدي - ان قرارات مجالس الادارة فيما يتعلق بنزع اليد تابعة للاعتراض في مجالس الشورى .

ابراهيم بك - من يقدر يجمع اهالي القرى بين وفيهم المجنون والمعتوه والصغير والغائب صحوا هذه الجملة وانا اقبل ان تكون اللجنة مقيدة .

نظمي بك - ان الذي فهمته من نجيب بك الشريدي هو انه يريد ان تكون قرارات اللجنة مقيدة لذلك اقترح ان تعدل الفقرة الثانية من المادة السابعة كما يأتي :

« على هذه اللجنة ان تذهب بكاملها الى موقع الحدود المختلف عليها وان تعين هذه الحدود وتدعو الهيئات الاختيارية وان تتفق في الاوراق والمستندات وتسمع البينة سواء أكانت خطية او شفوية وان تصدر بعد ذلك قراراً قانونياً وهذا القرار سواء اكان بالاكثريه او بالاجماع يكون قطعياً »

نقائمة الرئيس - هل توافقون على تعديل المادة على هذه الصورة ؟
فوافق المجلس على اقتراح نظمي بك المتعلق بتعديل الفقرة الثانية من المادة السابعة بعد ان صادق على الفقرة الاولى كما هي

للمادة (٨) (١) بعد تعيين اية حدود اية قرية او ارض الدولة يقدر الدخل السنوي للأرض الواقعة في تلك الحدود ويدون وتنفيذاً للفرض المقصود من هذا التثمين تقسم الارض الى عدة قطع متناسبة ويقدر الدخل السنوي لكل قطعة على حدة .

(٢) يعتبر الدخل السنوي الدخل الذي يحتمل ان ينتجه مزارع يفلح ارضه بطريقة جيدة ومناسبة وفقاً لقواعد الفلاحة المتبعة في المنطقة المجاورة لارضه خلال سنة متوسطة الانتاج فوافق المجلس على قولها

(٩) - لمدير الاراضي او الموظف المفوض من قبله انصاحية في تخليف العين في التحقيقات التي يجريها توصلها للغاية المتوخاة من هذا القانون وفي ان يصدر مذكرات الدعوى والاضطرابات واوامر يطلب بموجبها حضور اي شخص او ابراز اية وثيقة قد تكون ضرورية لاجراء اي تحديد او مسح او تثمين وفي ان يصدر مذكرات الاحضار الى من لا يعمل بمضونات المذكرات والاضطرابات او الاوامر المذكورة

قبلها المجلس

(١٠) - كل من يقصر في تنفيذ الامر الصادر من مدير الاراضي او من الموظف المفوض من قبله

او ينقل اية علامة تحديد وضعها دائرة المساحة او يلحق بها ضرراً يعرض نفسه بعد الادانة لغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات فلسطينية او للحبس مدة لا تتجاوز شهراً واحداً ولدفع التعويض عن اي ضرر نشأ عن عمله .

فوافق عليها المجلس

(١١) - (١) اذا نقلت علامة تحديد نصبت في ارض او لحق بها ضرر فيعتبر صاحب الارض مسؤولاً عن اخبار المتصرف بذلك بمجرد اطلاعه .

(٢) اذا نقلت علامة تحديد نصبت على حدمشترك بين قطعتين من الارض فاكثراو الحق بها ضرر فيعتبر اصحاب الاراضي التي نصبت العلامة على الحد المشترك بينها مسؤولين عن الاخبار بما ذكر .

(٣) اذا كانت العلامة منصوبة في احد حراج الدولة او في ارض من اراضيها فيعتبر محتار القرية او شيوخ العشيرة الاتربون موقعاً الى ذلك الحرج او تلك الارض مسؤولين عن الاخبار بما ذكر

(٤) كل من يخالف احكام هذه المادة يعرض نفسه بعد الادانة لغرامة لا تزيد على خمسة جنيهات فلسطينية .

قبلها المجلس

(١٢) - (١) بعد وصول هذا الاخبار الى المتصرف يترب عليه ان يتوجه الى ذلك الموقع ويجري التحقيق لمعرفة الفاعل واذا لم يمكن من اظهار الفاعل فله ان يعتبر سكان القرية او افراد العشيرة الواقعة في اراضيهم تلك العلامة مسؤولين عن نقلها او تلفها او ايقاع الضرر بها وان يقرر الزامهم بدفع نفقات تصليحها او استبدالها وان يفرض عليهم غرامة لا تزيد على ٥٠ جنيناً فلسطينياً بحسب الظروف التي يراها مناسبة على ان لا ينفذ قرار التعريم الا بعد تصديقه من قبل المجلس التنفيذي

(٢) - اذا كانت علامة التحديد غير واقعة في اراضي قرية او عشيرة فيعتبر سكان القرية او العشيرة الاقرب الى تلك العلامة مسؤولين ويعرضون للمعقوبة المبينة في الفقرة السابقة

(٣) - اذا فرضت غرامة على سكان قرية او افراد عشيرة بمقتضى احكام هذه المادة فيعتبر كافة الذكور من سكان القرية او افراد العشيرة الذين لا تقل اعمارهم عن ثمان عشرة سنة مسؤولين عن دفع هذه الغرامة بالتضامن والتكافل وتحصل منهم بمقتضى احكام قانون تحصيل الاموال الاميرية .

عبد الله بك الشريدي - بما ان التضياع التي اتخذت من قبل لجان لواء عجلون لم تكن بصورة قانونية فارجو تصحيح هذه المادة التي نحن بصددھا لكي يشملھا هذا القانون .
نجيب بك الشريدي - القانون لا يشمل ما قبله .

نجيب بك ابوشعر - ان المادة ١٢ من مشروعتنا هذا يعطى الصلاحية للمتصرف بتفريم اية قرية يجري التمدي باراضيھا على علامة من علامات التحديد وتعطيه ايضاً الصلاحية اذا لم يعلم الفاعل تفريم تلك القرية حتى ٥٠ جنياً فهذه الصلاحية وهذا النوع من التشريع غير مرغوب فيه لاسيما في بلاد كبلدنا يوجد فيها ضيع كثيرة فيها من الضعفاء والاحياء ما يدفع احد افراد تلك القرية للاعتداء على اراض قرية مجاورة بما يكون ذلك خصيصاً لايقاع الضرر في اهالي تلك القرية مع ان الضرر من التمدي على مثل هذه العلامة لا يوازي ٥٠ جنياً وليس فيه اي خلل بالامن العام .

ابراهيم بك - لم نقل يوجد شيء يخل بالامن العام .

نجيب بك ابو شعر (مداوماً) ولذلك فاني ارى لازلزم لوضع مثل هذه الغرامة وعلى المتصرف ان يجري التحقيق اللازم بصورة دقيقة فاذا وجد انفعال فله الشكر وان لم يجده فعليه ان يتخذ احتياطات غير هذه الاحتياطات لمعرفة الفاعل .

محمد بك الانسي - « اريد ان يضع جواسيس »

ابراهيم بك هاشم - بحث فيما سبق عن دوام الاختلافات بين اهالي القرى وصرفهم الدرام الكثيرة واضاعة الاوقات في مراجعة الحاكم وغيرها من دوائر الحكومة وحسب البعض الانتفاع من بقاء دوام الاختلافات فقد قررنا قبل هنية انه يجب ان تفصل هذه الاختلافات بمعرفة لجان التحديد بسرعة وبصورة قطعية فبعد ذلك ما الذي يمنع اهالي قرية من ان يرسلوا شخصاً في الليل لقلع احدى العلامات حتى يغير الحدود ؟

لذلك ارى ان مقدار الغرامة وهو ٥٠ جنياً غير كاف ولو امكنني لجعلتها ٥٠٠ جنياً كي يرتفع الخلاف والشقاق بين اهالي القرى .

وليس المقصود من فرض الغرامة استغادة الحكومة بل إيجاد طريقة لمنع اهالي القرى من التمدي على العلامات مع هذا فاذا وجد مجلسكم العالي غير طريقة تحفظ العلامات التي تضعها لجان المساحة وتمنع اهالي القرى من رفعها فانا اكون ممتناً .

نجيب بك ابوشعر - الذي يظهر ان عطوفة وزير العدلية غير مطلع على نفسية الشعب والي

اوكد لحضرته انه لا يمتثل بالوجه القطعي ان يجتمع وجوه قرية فيزيلون احد الاشخاص لقلع علامة ما في قرية اخرى بل المسألة في اكثر الاحيان تكون بصورة افراية ولذلك ليس من المعقول ان يجازى جميع سكان القرية لعدم اظهار الفاعل الاصلي .

ابراهيم بك - ان المخدور الذي ابداه نجيب بك يمكن وقوعه ولكن لو اعدنا النظر في الفقرة الاولى من المادة ١٢ نرى ان وجوب الغرامة غير قطعي لاننا قلنا (فله) ولم نقل (فعليه) بمعنى انه يحق للمتصرف اذا تحقق ان العلامة رفعت بقصد ادامة الخلاف ان يفرض اذا ظهر له ان اشخاصاً آخرين رفعوا العلامة المذكورة لتلصق التهمة باهالي قرية اخرى مثلاً فله ان يدرك الامر باتخاذ احتياطات ضرورية اخرى .

نجيب بك ابو شعر - جميل جداً وهل تريدون منا ان نضع قانوناً من شأنه تطبيق نصوص قانون العقوبات المشتركة الذي احدث استياء عاماً في البلاد ؟

عوده بك - ان كافة الحكومات ومنها الحكومة العربية الحاضرة وحتى في زمن الحكومة التركية كانت تضع هكذا قوانين وتتخذ هكذا تدابير لمحافظة علاماتها وخطوطها مثلاً قانون محافظة خطوط الموافق المطبق حالياً والموضوع في زمن الحكومة التركية الذي يعد كل ضرر يقع في اعمدة الموافق والخطوط مسئولاً عنه العشيرة او اهالي القرية المجاورة اذا لم يظهر الفاعل الاصلي . ولا شك ان الضرر لا يقع من عموم افراد القرية او العشيرة بل من فرد منها ولعدم تمكن الحكومة من معرفة الفاعل الحقيقي فهي تعتمد لمجازاة العشيرة او القرية ولذلك من الواجب ومن مصلحة الحكومة اتخاذ تدابير تجعل كل فرد من افراد العشيرة او القرية مسئولاً عن محافظة العلامات والاعمدة والخطوط وغير ذلك . وان هذه القاعدة لا تخالف « القاعدة الشرعية القائمة بتفريم اهالي القرية الواقع بقرتها الجرم فيما اذا لم يعرف الفاعل دية القتل » طالما ان القوانين المدنية والشرعية اجمعت على تطبيق مثل هذه الاصول فلا ارى من مانع يمنعنا من قبول هذه المادة .

شمس الدين بك - المفهوم ان عطوفة ناظر العدلية لا يعلم من اين تأتي الليرة ليد المكلف الاردني وربما يعتقد ان كل مكلف اردني يقبض في نهاية كل شهر مرتباً معيناً كما يقبض عطوفة ابراهيم بك وباقي الموظفين لانه لا يكتفي بغرامة ٥٠ جنياً ياخذها من المكلف بل يتنى ان تكون الغرامة ٥٠٠ جنياً كنت لا اريد ان اسمع مثل هذه الكلمات من ابراهيم بك هاشم فارى ان لاوافق على قبول هذه المادة لان قبولنا ايهاا يدل اننا قبلنا قانون الجرائم المشتركة

نجيب بك الشريدي - ان ما تفضل به ابراهيم بك هاشم من وضع الغرامة على مجموع اهالي القرية

من المذكور، وتنبه مضاعفة تلك الغرامة اعتقد انه وقع منه عن حسن نية والقصد من ذلك المحافظة على العلامات ومنع المشاجرات بين اهالي القرى المجاورة ولجل الحدود ولم يقصد منه ان يقتل كاهل المكلف الاردني في مثل هذه الغرامات.

فان وافق المجلس على اجمال هذه المادة وترك جمل الاهالي على غارهم في امر قلع العلامات يكون اضر الاهالي بلا شك وان وافق ايضاً على مثل هذه الغرامات التي تفرض في بعض الاحيان بناء على كيد شخص او انفعال عصبي من المتصرفين الذين يوجد بينهم من ذكرت اسمه في الدورة الماضية من لا يقدر معنى لموا عليه فانا لا اخلف في وضع مثل هذه الغرامة على الذين يتجاسرون للتشبث لقلع علامات الحدود غير انني الفت نظر الحكومة الى ان تنقي رجالا يعرفون كيف تفرض هذه الغرامات لاننا في بالذين لا يعرفون حق اعلان الادارة العرفية اهو من صلاحيتهم ام من صلاحية سمو الامير العظم والذين اذا تكلموا لا يستطيعون اكمال الجملة الا بوضع فواصل بين الكلمات (شو اسمو) كما يلغني ان القائد الالمانى فنكرس باشا عند مزار مدينة الكرك وزار متصرفها في مقامه قال له المتصرف (كنت ضابط شو اسمو في معيتكم شو اسمو في الحرب العمومية شو اسمو) فقال له القائد (حي الله الحكومة التي عيقتك شو اسمو والي آتف لهذه الزياره شو اسمو)

فقبل ان تبدل الحكومة وتستغني عن مثل هذه الاشخاص الاميين الذين لا يقدر معنى (له) ام (عليه) والذين اذا رآوا كلمة (له) ان يوقع عقوبة يظنون انهم ملزمون على ايقاع العقوبة بأي وجه كان عطا الله بك السحيمات - قد خرجت عن الصدد وبدت تبحث في الشخصيات مع انهم من الواجب ان لا تخرج عن موضوع المذاكرة

نجيب بك الشريدي - لم اخرج عن الصدد ولا عن موضوع المذاكرة بل كل ما قلته تفسيراً للمادة (١٢) من هذا القانون التي نص على صلاحيات المتصرفين بوضع غرامة فاحشة على اهالي البلاد ولا تعطي هكذا صلاحيات لمن يفهم واجبه ووظيفته عطا الله بك السحيمات - فلو كان المتصرف الموصى اليه لا يعلم معنى وظيفته لما ومنعته الحكومة على رأس لواء الكرك

نجيب بك الشريدي - اني استغرب جداً ان عطا الله السحيمات لم يعترض على كلامي الا لانه ينفذه موجهاً ضد صديقه متصرف الكرك الذي ثبت جهله باعلانه الادارة العرفية وعدم وطنيته من استنكاره عمل العرب مع الصم ويزين عطا الله بك السحيمات - اعلم بالنجيب انني لست في حاجة لاحد ما لا يتصرف الكرك ولا

لرئيس الحكومة لانني والحمد لله مكنت وما القصد من عملك هذا الا لكي نال متصرفية الكرك فاقتراح على الحكومة تعيينك للتصرفية المذكورة او لغيرها

نخامة الرئيس - كلا هذا خروج عن الصدد ادعوك الى السكوت والدوام على المذاكرة نجيب بك الشريدي - مضى على المذاكرة في هذا اتمانون اكثر من ساعة كاملة وعطا الله السحيمات لم يبد اقل حركة ولا نقوه بكلمة الا عند سماعه انتقادي لتصرف الكرك واني استغرب ايضاً ما جاء في الفقرة الثالثة من المادة (١٢) من تكليف المذكور دون الاناث وبذلك حيف بحق الجنس اللطيف الذي دافع عنه عوده بك في الدورة الماضية فطالما عوده بك من لجنة القوانين كان يجب ان يدافع عن الجنس اللطيف وان لا يعتبرهن كأن لم يكن عوده بك - الحق معك

رفيقان باشا الحالى - لقد اضعنا اوقتنا في المباحث بالشخصيات وتركنا الاشتغال بمصالح الامة بينما كان من الواجب علينا ان نتباحث في المقررات النافعة والمفيدة والتي كنا قررناها ولم ننفذها الحكومة اروي في اي قرار اتخذوه وكان نافعا وطبقته الحكومة نحن نشغل في القشور ونترك الباب ويقال عنا انتا نواب الامة والله لا نستحق هذا الاسم نجيب بك ابو الشعر - اقترح ان تضاف عبارة (فله اي للمتصرف عند تكرار مثل هذا التعدي ان يفرض مثل هذه العقوبة)

ابراهيم بك - من الجنيه الى (٥٠) جنيهاً

عوده بك - حتى من العشرة قروش

شمس الدين بك - اقترح على ان تكون طرح الغرامة بطريق الادانة وبواسطة الحاكم لاني اعتقد ان الحاكم على علاقتها ضمن لحقوق الاهلين من حكم المتصرفين

عوده بك - كيف الحاكم يمكنها ان تحاكم اهالي القرية ؟

شمس الدين بك - تعلم يا عوده بك احوال بعض المتصرفين الذين وصفهم نجيب بك قبل دقيقة

نظمي بك - ارى ان تضاف عبارة (ويرفع تقريراً بالواقع الى المجلس الاداري الذي له الحق في) بعد كلمة (اظهار الفاعل) الموجودة في السطر الثاني وقبل كلمة (ان يعتبر سكان) فوافق المجلس على اضافة هذا التعديل على الفقرة الاولى من المادة الثانية عشر مع قبول المادة المذكورة

مادة (١٣) - يلغى قانون تجرير الاراضي وتقييمها الصادر سنة ١٩٢٧ على ان هذا الالفاء لا يؤثر على اي تحديد اوسمين او اي عمل تم بموجب القانون المذكور .

قبلها المجلس

محمد بك الانسي - اقترح ضم مادة يسمى المادة الرابعة عشر (١٤) رئيس الوزراء ووزير العدلية مأموران بتنفيذ هذا القانون .

قبلها المجلس

نخامة الرئيس - عندنا تعديل قانون امراض الحيوانات لسنة ١٩٣٠ فليقرأ

(١) يسمى هذا القانون قانون تعديل قانون امراض الحيوانات لسنة ١٩٣٠ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

فوافق المجلس عليها

(٢) عدلت الفقرة (ج) من المادة الثالثة كما يلي :

(ج) ان يربط الحيوانات المصابة او يحفظها داخل مكان مسور فاذا كان مسافراً بجراً عليه ان يخبر السلطات الجركية بذلك بمجرد وصوله الي المرقأ . اما اذا كان مسافراً براً فعليه ان يخبر احد افراد الشرطة او الدرك

قبلها المجلس

ابراهيم بك - بما ان الهوامش ليست معودة من القوانين ولذلك لم ننظر فيها لان تصحيحها من صلاحية رئيس الوزراء .

نخامة الرئيس - القانون الموقت للمحكمة الخاصة كان قرأ في المرة الماضية وتأجل البحث فيه الى هذه الجلسة هل توافقون على احالته على لجنة القوانين ؟

نجيب بك الشريدي - لم نزل ننتظر جواب وزير العدلية فيما اذا يحق للمجلس النظر في الاساس اي المعاهدة ام لا ؟

شمس الدين بك - يا ابراهيم بك ارجوك ان تفتن في القضية لانها سياسية ولها علاقة بصلاحية المجلس وهذا المجلس سيصبح في القريب العاجل مجلساً نيابياً ولذلك علينا ان نسعى بتوسيع صلاحيته لا ان ننقصها ومن واجباتنا ان نحصل لهذا المجلس الموقر حق النظر في الاتفاقيات والمعاهدات وان نعمل لكي لا تقع باقل خطأ

نجيب بك ابو شعر - سبق وتباحثنا في جلسة مضت في امر صلاحية المجلس التشريعي بالمناقشة في امر المعاهدات والاتفاقيات التي تعقد بين حكومة شرق الاردن والحكومات المجاورة و بينا ايضا باسباب ضرورة عرض جميع مثل هذه الاتفاقيات على المجلس ليتناقش فيها والي بكل جرأة أصر على توسيع صلاحية مجلسكم العالي امامها من فائدة ولا اظن بأن في هذا الطالب اي تعد على صلاحية صاحب السمو الملكي الامير عبدالله لان الحقوق الدستورية في اي بلاد تمتع بثقل هذا الحكم تطرح اولاً لمشاريع الاتفاقيات التي تعقدها السلطة التنفيذية مع اي بلاد اجنبية على السلطة التشريعية ليتناقش فيها ويبدى رأي الامة الصحيح بخصوصها ثم تعرض على رأس الدولة سواء كان ملكاً او اميراً او رئيس جمهورية ليقترن بالتصديق العالي .

نحن نعلم بان هذه الاتفاقية قد قبلت واقرت بالتصديق ولدينا الآن قانوناً يتعلق بتطبيق هذه الاتفاقية ولا نود البت في قبول هذه الاتفاقية او رفضها لان بذلك نسب اصطدام السلطة التشريعية مع رأس الدولة ولكننا نود الحرص لتوسيع او للاحتفاظ بما للمجلس من صلاحيات ونريد اولاً تقرير هذه النقطة الهامة اعني بان تعرض جميع الاتفاقيات على المجلس ليتناقش فيها واكرر ماقلت في الجلسة الماضية بان سمو الامير المعظم ايده الله لا يعقل بان يحرم مجلسكم العالي من مثل هذه الصلاحية الدستورية الهامة المستحسنة .

ابراهيم بك - من المعلوم أن لكل دولة ثلاث سلطات السلطة التشريعية والسلطة القضائية والسلطة الاجرائية واذا ذكرت هنا السلطة التشريعية اقصد المجالس النيابية اي مجلس المبعوثان ومجلس الاعيان . وكل سلطة من هذه السلطات الثلاث تستمد صلاحياتها من القانون الاساسي . اذن القانون الاساسي الذي يحدد صلاحية كل سلطة من هذه السلطات والذي اعرفه ان الجاري في الدول ذات المجالس النيابية هو ان عقد المعاهدات من حقوق صاحب السلطة فيها سواء كان ملكاً او اميراً او رئيس جمهورية .

وقد يوجد بين القوانين الاساسية لهذه الدول من يعطي المجلس النيابي حق الاشتراك مع صاحب السلطة في امر اقرار المعاهدات على الاطلاق ومنها من يعطي المجالس النيابية حق الاشتراك مع صاحب السلطة في قسم من الاتفاقيات وبترك القسم الآخر لصاحب السلطة وحده ومنها ما يترك الخيار للحكومة ان لها الحق ان تعرض بعض المعاهدات على المجلس النيابي وان لا تعرض القسم الآخر وهذا كله بحسب القوانين الاساسية والذي اعرفه عن الحكومة الثمانية هو ان القانون الاساسي اعطى حق عقد المعاهدات الى السلطان وحده ومع ذلك فاني رأيت ان الحكومة عرضت

معاهدتين أو ثلاث على المجلس النيابي والذي ذكره من هذه المعاهدات هي المعاهدة التي عقدت مع النمسا والمجر فيما يتعلق في ولايتي البوسنة والهرسك ولكن رأيت معاهدات كثيرة أبرمتها الحكومة وصادق عليها السلطان ولم تعرض على المجلس النيابي ومن هذه المعاهدات معاهدة تسليم المجرمين التي عقدتها الحكومة العثمانية مع حكومة المانيا فيما يتعلق بالرعايا الالمان في المستعمرات وخلاف ذلك مما يدل على الحق في الدستور العثماني للسلطان وحده ولكن هناك قسم من المعاهدات رأى ان يؤخذ رأي المجلس فيها .

وكذلك مما تأكد لي ان حكومة انجلترا على هذا المتوال وان حق عقد المعاهدات حق من حقوق التاج فقط .

ولكن الحكومة في بعض الاوقات تعرض على المجلس بعض المعاهدات ولكنها غير مجبرة . فترجع الى اساس البحث وهو ان السلطات التشريعية تستمد صلاحياتها من القانون الاساسي فما نص عليه تمارسه وما سكنت عنه معناه ان لا صلاحية لها فيه هذا فيما يتعلق بالمجالس النيابية اما مجالس التشريعي هذا فصلاحيته محدودة من الاساس وهي ثلاثة لا يمكن ان يتحداها :

١ - الصلاحية المعطاة له في المادة (٢٣) من القانون الاساسي هي صلاحية وضع الانظمة الدائمة كالنظام الداخلي للمجلس التشريعي

٢ - الصلاحية المعطاة له في المادة (٢٦) من القانون المذكور وهي اجازة ما تمس الضرورة اليه من سن القوانين .

٣ - ما ذكر في المادة (٢٧) من وجوب عرض الميزانية عليه بشكل قانون وخلاف ذلك لم ار من نص في القانون الاساسي فوق ذلك .

اما قول بعض الزملاء ان ليس هناك اي نص في القانون الاساسي يمنع المجلس التشريعي من النظر في المعاهدات ويطلبون الى الذين يرون ان لا تعرض المعاهدات على المجلس التشريعي ان يقدموا لهم نصاً في القانون يحرم المجلس التشريعي من ذلك والذي اراه ان هذا الاعتقاد مغلوط لانني ذكرت فيما سبق ان السلطة التشريعية انما تستمد صلاحيتها من نصوص القانون المبينة اذ لو ذهبنا بالعكس ولزم نص على حق المجلس التشريعي في النظر بالمعاهدات لعدم وجود نص يمنعهم من ذلك نرى ان الحق له للنظر فيها .

وعلى هذا الرأي لو جرت اذن حق النظر بالمعاهدات لذلك يمكنه ان يدعى حق استيضاح الحكومة ومعنى الاستيضاح اعتماد الحكومة واسقاطها وهذا ايضا لم ينص عليه في القانون الاساسي

والذي يخول المجلس التشريعي ممارسة المعاهدات يمارسه ايضاً استيضاح واسقاط الحكومة اذا رجعنا الى القاعدة الاساسية في هذا الشأن وهو ان المجالس النيابية بما فيها المجالس التشريعية تستمد صلاحياتها من القانون الاساسي والقانون الاساسي لشرق الاردن لم يعط المجلس التشريعي سوى ثلاث صلاحيات كما ذكرتها سابقاً . النتيجة بما انه لم ينص في القانون الاساسي للمجلس التشريعي الحق في النظر في مشاركة سمو الامير للمعظم بابرام المعاهدات وبما انه ورد نص صريح فيه يبين ان عقد المعاهدات حق من حقوق سمو الامير ارى انه ليس لهذا المجلس الموقر حق مشاركة صاحب السمو في امر عقد المعاهدات

شمس الدين بك - انا من الاشخاص الذين يعتقدون باخلاص ابراهيم بك هاشم الجم وباطلاعه الواسع على كافة قوانين البلاد ولكن لانعمني ذلك ان اجتهد اجتهداً يخالف مطالعة ابراهيم بك في الموضوع .

ان الاتفاقية التي عقدت بين سوريا وجبل الدروز وشرق الاردن لمي اتفاقية تتناول محاكم مختلطة وقبول قضاة اجانب من افراسيين وانكليزيين فانفاقية مثل هذه يجب حتماً عرضها على مجلس الامة لقبولها او رفضها لان في قبولها تكون الامة قبلت في الحكم الاجنبي اعني قضاة اجانب يحكمون على رعاياها فان على ما اعتقدان حكومتنا دستورية ومجلسنا التشريعي لا يختلف عن المجالس النيابية قط طالما اعضاء هذا المجلس اتوا اليه عن طريق الانتخاب ويحملون ثقة الامة كما يحمل المبعوث ثقة الامة . واعتقد ايضاً ان سمو الامير المعظم لا يخل على هذه الامة بابداء رأيا في مثل هذه المواضع التي تتعلق بالامة نفسها مباشرة لان المحكمة المختلطة تجزم على افراد الامة بالعقوبات المختلفة والحبس وغيره من الامور المهمة والتي تنافي من جرائمها السياسية عن طريق هذا الحكم فانا اعتقد لزوم رفض مثل هذا القانون وارجع فسخ هذا المجلس كل يوم مره من ان يقبل باتفاقية تنقص من وضع سكان شرق الاردن تحت سلطة حكام وقضاة اجانب على الصورة التي وردت في الاتفاقية

فمن كان يريد من زملائي ان يقبل على نفسه بان يسجل هذا القانون على الامة فليقتضيل واما انافاعو ذبائهم . محمد بك الانسي - ان اكثر الامم التي تحمي حياة دستورية في هذا العصر اشركت حق عقد المعاهدات بين القوة الاجرائية والقوة التشريعية ولعلماء الحقوق في هذا الموضوع رأيا : منهم من يقول بخصرها في القوة الاجرائية ويعدد حججه في ذلك ومنهم من يبيط هذا الحق في القوة التشريعية لاعتقادهم ان المعاهدات كحكم القوانين فقد وضع الانجليز الذين هم اعرق الامم في الحياة الدستورية قاعدة لحل هذه المشكلة فقد جعلوا يد الملك ظليمة في عقد المعاهدات بدون اخذ رأي المجلس ماصدا

المعاهدات التي لها علاقة في تعديل القوانين التجارية والمالية وما يتطلب نفقات مالية .
نعم ان المادة (١٩) من القانون الاساسي تنص ان سمو الامير المعظم هو الذي يعقد المعاهدات وتعلمون ان
عقد المعاهدات هو عمل يتطلب مسئولية وانت سمو الامير المعظم غير مسئول كما نصت على ذلك
المادة (١٨) حتى جعلته امراً دستورياً بمعنى الكلمة

لذلك نجدون في مادة اخرى ان سمو الامير المعظم يعرب عن مشيئته بإرادة سنية يوقع عليها مع سموه
رئيس الوزراء ورئيس الدائرة المختصة ان ما يقصد من المادة (١٩) الالة المذكور ان سمو الامير المعظم يعقد
المعاهدات من الوجهة النظرية . يعني ان سمو الامير لا يتولى المفاوضات ولا يتولى امروضة وتنظيم
مواد المعاهدات ولا يتولى ايضاً عقدها وتصديقها انما يتولى سموه الكريم ابرامها .
فالمفاوضات والمذاكرات وتنظيم مواد المعاهدة وعقدها حق من حقوق الحكومة .

وتعلمون ان السادة ان المادة (١٨) لم تنص على اعطاء مثل هذا الحق للوزارة غير ان التعامل الدستوري
في العالم اجمع سائر مثل هذا النمط . لذلك فاني لا اري ما يمنع السلطة التنفيذية من ان تستطلع رأي
المجلس في المعاهدات التي لها علاقة في تعديل القوانين التجارية والمالية والجزائية وفيما يتطلب نفقات
مالية وفيما يتعلق بحقوق الاردنيين الاصليّة والشخصية . لذلك ارجو ان ترسل المعاهدة الموضوعة والتي
ايرها صاحب السمو الملكي الى هذا المجلس بصورة رسمية ليناقدش بها ولنستطيع مش قانون لاجل انفاذها
عوده بك - ان كل واحد من حضرات الزملاء المحترمين قد ابدى رغبة شديدة في توسيع صلاحية
هذا المجلس للمقر والمحافظة على حقوق الامة وهذا بما يستوجب الشكر الجزيل لحضراتهم . واني انا
ايضاً بدوري اشاركهم في هذه الآمال . والاماني وارغب ان يكون مجلسنا هذا بالقرىب انما جل مجلساً
نبايياً تاماً دون تحديد صلاحياته لكن يجب علينا ان نتوخى الطريق التي توصلنا الى هذه الاماني
والرغائب . ياترى لو طلبنا هذه الاتفاقية بالحاج ورغبنا في تحريرها وتعديلها الانصطدم مع صاحب
السمو الملكي المعظم والا يقول قد تجاوزتم على حقوقي للمشروعة والمبينة في القانون الاساسي والتي
اقسمتم بين الاخلاص على المحافظة عليه فما يكون الجواب في مثل هذه الحالة ؟

محمد بك الانسي - كلنا مخلصين يا عوده بك .

عوده بك - (مداوماً) فاذا كان سمو الامير المعظم لا يعارضنا في هذا الطلب فانا اول
الراغبين في تكليف الحكومة لاجضار هذه الاتفاقية وعرضها علينا وان كان الامر بعكس ذلك فهناك
طرق سلبية يجب ان نطرقها اما بتعديل المادة (١٩) واما ايجاد طريق آخر للحصول على رغائب
وتحيات الشعب بدون حصول اقل اصطدام سياسي

شمس الدين بك - في كثير من الاوقات يا عوده بك تخرج موقف صاحب السمو الامير المعظم بمثل

هذه المواقف فيجب ان تعلم انه لو كان بإمكان سمو الامير المعظم ان يجعل هذا المجلس يعادل مجلس برلمانيا
العظمى كما تتطلب هذه الامة لما قصر غير انه من الواجب علينا ان نسي بقدر الامكان لتوسيع
صلاحية هذا المجلس المالي لان اهالي شرق الاردن لا يتطلبون تشكيل محكمة مختلطة من قضاة
افرنسيين وانجليز ليحكموا في افراد هذا الشعب حسب ما تقتضيه رغائبهم السياسية التي انت
اعلم مني بها .

عوده بك - الموضوع يحتوي على شقين الشق الاول اما الاشتراك بتعديل الاتفاقية او تركها بتمامها
لسمو الامير والشق الثاني النظر في القانون الاساسي ووجوب تعديله او لوه . ومع هذا لا اشك
ان سمو الامير يرغب ان يكون هذا المجلس من اكبر المجالس في العالم ولكننا نرغب ايجاد طريق للوصول
الى هذه الاماني .

نجيب بك الشريدي - لكل قانون من القوانين اسباب موجبة ليطلع المجلس على الاسباب
والموجبات الداعية لوضع ذلك القانون قبل النظر بالقانون الموقت بين سوريا وجبل الدروز
وشرق الاردن . اري ان تعرض هذه الاتفاقية التي هي بمثابة الاسباب الموجبة لهذا القانون حتى
اذا اراد المجلس تعديل وتحرير هذا القانون على شكل لا يتلائم مع نصوص الاتفاقية اليس ذلك
بسبب عدم اطلاعه على نص الاتفاقية والا يكون نصيب هذا القانون عدم التصديق والاعادة لمخالفة
نصوص الاتفاقية المقصودة .

وبما ان الزملاء المحترمين كفولي مؤنة البحث عن صلاحية المجلس للنظر في المعاهدات لذلك
اكتفي بما قلت واطلب من الزميل عوده بك الذي تفضل عن احتمال وقوع اصطدام بين السلطين
التشريعية والتنفيذية بان يوضح لنا كيف يمكن تجنب هذا الاصطدام مع عدم الوقوف على الاسباب
الموجبة الحقيقية المنصوص عليها في الاتفاق .

عوده بك - ابي لا اخالف القول المعقول واري ان تكلف الحكومة ان تقدم لنا الاسباب
لموجبة لوضع مثل هذا القانون .

نجيب بك ابو شعر - ان الاتفاقيات التي تعقد بين شرق الاردن واي بلاد اخرى لمي اهم
بكثير من اي قانون يسن في هذا المجلس لانها لا تتعلق بالمسائل الخارجية فحسب بل كثيراً ما
تتعلق في مالية البلاد ومشاريعها الحيوية ولم ننس بعد الضجة الكبيرة التي احدثتها الاتفاقية الجركية
بين شرق الاردن وسوريا فلوان مثل هذه الاتفاقيات عرضت على مجلس الامة وابتدت رأيها
الصحيح فيها لكان ذلك ضمن حقوق الامة التي تمثلونها ثم يوضع امامنا مشروع قانون يطلب
منا تصديقه فكيف نستطيع ادراك مكنوناته ومراميها ومنازبه دون الاطلاع على الاتفاقية الاصلية